مجلس النواب

المؤتمر الوطني الاتحادي الرباط في 2025/09/01

الرقم : 23900

الى السيد وزير النقل واللوجيستيك المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

حول الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالدراجات النارية ذات سعة 49 سنتيمتر مكعب وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير

لقد لاحظنا في الآونة الأخيرة تكثيفا لعمليات المراقبة الطرقية التي تستهدف هذه الفئة من الدراجات، استنادا إلى مقتضيات القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، خاصة تفعيل الفصل 15، وقد صاحب هذه العمليات فرض عقوبات زجرية مشددة، تشمل غرامات مالية باهظة تتراوح بين 5.000 و30.000 درهم، وقد تصل إلى الحبس ومصادرة الدراجة، وذلك عبر ادخال جهاز قياس السرعة (speedomètre) أثناء عملية المراقبة.

وفي هذا السياق، لا يمكن إغفال الدور الحيوي الذي تلعبه هذه الدراجات كوسيلة نقل أساسية وأداة عمل لا غنى عنها لشريحة واسعة من المواطنين، خاصة فئة الشباب والعاملين في قطاع التوصيل والخدمات، حيث تمثل مصدر رزقهم الوحيد في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

إلا أننا نسجل بقلق بالغ وجود تناقض صارخ ومقلق؛ ففي الوقت الذي تسمح فيه المصالح المختصة باستيراد وتوزيع وبيع هذه الدراجات في السوق الوطنية، والتي قد تكون خصائصها التقنية غير مطابقة للقانون أو يسهل التلاعب بها، نجد أن المواطن الذي يقتنيها بحسن نية هو من يتحمل وحده عبء هذه المخالفة ويواجه العقوبات القاسية وآثارها على رزقه اليومي. هذا الوضع يطرح تساؤلات جدية حول غياب التنسيق بين القطاعات الحكومية المعنية، وحول منطق تحميل المواطن مسؤولية إشكاليات تقع في الأصل على عاتق المستوردين والموزعين وجهات المراقبة القبلية وبالتالي تستمر هذه الحكومة في سياستها المعتادة، محاسبة صارمة للضعفاء وتسامح مع الأقوياء اقتصاديا.

وفوق كل ذلك، نسائلكم عن غياب أي حملة تواصلية أو تحسيسية وطنية واسعة ومسبقة، تهدف إلى توعية المواطنين بهذه المقتضيات التقنية المعقدة، وإرشادهم إلى مساطر تسوية وضعية دراجاتهم، قبل الشروع في تنفيذ مقاربة زجرية مفاجئة، مما وضع آلاف المواطنين في حالة من الارتباك وأثر سلبا على استقرارهم الاجتماعي والاقتصادي.

بناء على ما سبق، نلتمس منكم، السيد الوزير المحترم، الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي الإجراءات والتدابير الملموسة التي قامت بها وزارتكم لإطلاق حملة تحسيسية وتوعوية وطنية واسعة النطاق ومسبقة، تستهدف مستعملي الدراجات النارية من فئة 49 سم مكعب، لشرح المقتضيات التقنية والقانونية الجديدة قبل الشروع في عمليات المراقبة الزجرية؟

- هل تتوفر وزارتكم على دراسة لتقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه الإجراءات على فئة الشباب، خاصة العاملين في قطاع التوصيل الذين يعتمدون على هذه الدراجات كمصدر رزق أساسي؟ وما هي التدابير المواكبة التي تعتزمون اتخاذها للتخفيف من حدة هذه التداعيات؟

- كيف تفسرون التناقض القائم بين سماح المصالح المختصة (الجمارك، وزارة الصناعة والتجارة) باستيراد وتسويق دراجات نارية يتم التلاعب بخصائصها التقنية، وبين معاقبة المواطن الذي يقتنيها بحسن نية؟ وما هي آليات التنسيق بين وزارتكم وباقي القطاعات الحكومية لمعالجة هذه الإشكالية من منبعها ومساءلة المستوردين والبائعين؟

- هل تنوي وزارتكم مراجعة هذه المقاربة الأمنية أحادية الجانب، وتبني استراتيجية شمولية توازن بين متطلبات السلامة الطرقية وضرورة حماية القدرة الشرائية ومصادر عيش الفئات الهشة، مع التركيز على مراقبة سلسلة الاستيراد والتوزيع بشكل صارم؟

.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

فاطمة التامني